



منظمة الوحدة الأفريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAIN
Secretariat
B. P. 3243

اديس ابابا • Addis Ababa

اللجنة الاستشارية
للميزانية والشؤون المالية،
الدورة العشرون،
أديس أبابا - ديسمبر ١٩٧٤

CM/616 (XXIV)
Add. 2

اقترح بانشاء ادارة لتنسيق
التمعاون والابحاث

اقترح بإنشاء ادارة لتنسيق
التعاون والابحاث

أ - التعاون

مدى الحاجة الى مثل هذا الجهاز

بعد انقضاء عشر سنوات على انشاء المنظمة وهى سنوات حافلة بالمشاكل السياسية على مستوى القارة، اعيد تأكيد نصوص التفويض المعطى لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالتعاون الافريقي المتبادل فى سائر المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفنية) كما كان من الضرورى اعادة تحديد هذا التفويض وابعاده بمعرفة اجهزة صنع القرار التى اصدرت بالفعل سلسلة من القرارات والتوصيات التى عكست بصورة جلية الاهداف الاساسية من التعاون والتنسيق . واستنادا على هذه النبذة الخلفية ينود الامين العام الادارى ان يشير اولا وقبل كل شئ الى ان الوثائق الاساسية الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية والتعلقة بالتعاون اى الميثاق والاعلان الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى، قد اوكلت اليه مهمة تطوير التعاون بين الدول الاعضاء بالمنظمة وتكثيفه، ومن هنا تتضح الحاجة الملحة وضرورة قيام الامين العام الادارى بدمج كافة اوجه النشاط المتعلقة بهذا التعاون المتبادل فى نطاق العمل الذى يتولاه.

فمن المسلم به ان منظمة الوحدة الافريقية تعتبر مسئولة عن التعاون فيما بين الدول الاعضاء على المستوى القارى وان كانت هناك سلسلة من الاجراءات المتنوعة التى شملت القارة على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى والتى ساندتها عدة خطوات تنفيذية لموسسة تهدف كلها الى

Page (2)

(٢)

تأكيد التعاون على هذين المستويين . وان كان كل ذلك لا يمت
بصلة مباشرة الى النشاط اليومي لمنظمة الوحدة
الا انه لا يمكن فصله عن اطار التكامل والتضامن وبالتالي
عن التعاون الافريقي المتبادل الذي تسمى منظمة الوحدة
الافريقية الى تحقيقه . ومن الامثلة على ذلك نذكر الاجتماع
الذي انعقد تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية واللجنة
الاقتصادية لافريقيا والذي دعت اليه المنظمات الافريقية
فيما بين الحكومات وكان جدول اعماله يتضمن ، ضمن أشياء
اخرى ، المسألتين الاساسيتين التاليتين :-

١ - اقامة جهاز لتنسيق اوجه نشاط المنظمات

الافريقية فيما بين الحكومات.

٢ - اسهام المنظمات الافريقية فيما بين الحكومات

في حل المشاكل التي تواجهها البلدان الافريقية .

والواقع ان هذين البندين - كما لاحظ المشتركون في

الاجتماع - ابرزوا الحاجة الملحة الى جهاز يقوم في اطار

منظمة الوحدة الافريقية بدعم ومساندة اوجه نشاط هذه

المنظمات . ولعل شعور المشتركين بالحاجة الملحة

الى مثل هذا الجهاز هو الذي دعاهم الى اختيار الامين

العام لمنظمة الوحدة الافريقية رئيسا لاجتماعهم بالاجماع

كوسيلة لتأكيد مسؤولية المنظمة في ميادين التعاون الافريقي .

ان دعم التعاون مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة

والمنظمات الافريقية فيما بين الحكومات يتطلب ولا شك نوعا

من الاستمرارية تحت اشراف الامين العام الاداري الذي

تربطه برؤساء المنظمات الافريقية فيما بين الحكومات وبرؤساء

المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة علاقات مباشرة .

(٢)

ب- الأبحاث

ان المشاكل التي يواجهها العالم في وقتنا الحاضر وهي مشاكل ولاشك ذات طبيعة معقدة ومتشعبة، تتطلب ولا شك من هؤلاء المكلفين بالبحث عن حلول لها ان تكون لديهم معلومات دقيقة وحديثة عن اصل هذه المشاكل وأسبابها الامر الذي اكّد الحاجة الى مراكز للأبحاث سواء بالنسبة للأجهزة الحكومية او القومية او المنظمات فيما بين الحكومات او المنظمات شبه الإقليمية او تلك التي تنشأ على المستوى القارى او العالمى . وقد أدرك مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية منذ الحقيقة ان انه عند اصدار الاعلان الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى قام فى نفس الوقت بتحديد مجال نشاط الامانة العامة فى ميدان التعاون من اجل التنمية والاستقلال الاقتصادى على مستوى القارة الافريقية وبالتالى اكّد الحاجة التى عبّر عنها خبراء الأبحاث الافارقة ذوى المكانة العالمية، الى ضرورة تحديد شروط التكامل الاقتصادى الافريقى باعتباره افضل الوسائل وأكثرها ملاءمة لرفع مستويات المعيشة او بمعنى آخر لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لشعوب القارة . وقد جاءت القرارات التى اصدرها مجلس الوزراء طسوال العشر سنوات الماضية لتؤكد الحاجة الى المعرفة مما لا يمكن تحقيقه الا بواسطة هيكل ادارى مدعم بكافة الموارد الفنية والبشرية، فقد ابرزت هذه القرارات بالفعل الحاجة الملحة الى معلومات واقعية وحديثة ومنظمة ، كما انها كانت

(٤)

تطلب باستمرار من الأمين العام الإداري أن يوفر للمجلس تيسيرا لمدا ولاته ، كافة الدراسات المتعلقة بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في افريقيا .

وقد يكون من المناسب في هذا الخصوص الاشارة الى القرار رقم (XXIII)337(CM/Res) الذي طلب الى الأمين العام التقدم بتوصياته في نطاق التعاون المبرسي الافريقي بشأن ما يلي :-

أ) امكانية اعداد سياسة للتصنيع تعتمد على تنسيق

تنمية الموارد المبرية الافريقية .

ب) التعاون بين البلدان المبرية والافريقية في الميادين الزراعية والملمية والتكنولوجية والخبرة الفنية .

ج) امكانيات الاستثمار في البلدان المبرية والافريقية والمشاكل المتعلقة بذلك .

د) الدور الذي يمكن للبتول ولغيره من الوواد الولىة ان يقوم به في مجال التنمية الافريقية المبرية .

هـ) اتخاذ الاجراءات اللازمة بالتعاون مع الجمهور المغنض في الامانة العامة لجامعة الدول المبرية لتنظيم ودعوة اللجان المتخصصة المشتركة لدراسة وحث الامكانيات الكفيلة بتحقيق التعاون ، وقد اكثرت لجنة السبعة واللجان المتفرعة منها الحاجة الى ذلك .

ومن ثم فان التوصيات الواردة أعلاه قد اوكلت الى الامانة العامة أعياه محدودة تنضم من دراسات وابحاث استوة بما قرره غالبية القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية .

(٥)

ويتضح ذلك بجلاء إذا ما القينا نظرة سريعة على قرارات المنظمة المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والثقافية وحتى القرارات السياسية خلال السنوات الأخيرة.

وأخيرا قد يكفي أن نشير إلى الطبيعة النوعية والفنية لبعض المشاكل التي يثيرها قانون البحار والمفاوضات الدائرة الجات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتطبيق الإعلان الخاص بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والمشاكل المتعلقة بسوق الطاقة الدولية ودعم السياسات المشتركة لتنمية الموارد الأولية الأفريقية والمشروعات الخاصة بمراكز خريجي الجامعات للدراسات والأبحاث والتدريب، واحتياجات الحبوب الإقليمية، والنقل المشترك، ووكالة الأنباء الأفريقية الخ فبالنسبة لكل هذه المسائل والمشاكل نلاحظ أن هناك مسؤوليات محددة تقع على عاتق منظمة الوحدة الأفريقية الأمر الذي يؤكد الضرورة الملحة لإنشاء إدارة للأبحاث والتنسيق تتبع الأمانة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي الوقت الذي تمتد فيه منظمة الوحدة الأفريقية الجهاز المختص بتحديد أهداف القارة الأساسية وتتولى بهذه الصفة مسؤولية دفع وتوجيه مختلف الخطوات التي تهدف إلى تكامل القارة الأفريقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنه يتمين عليها أيضا متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات سواء كانت هذه القرارات على المستوى الإقليمي الفرعي أو الإقليمي أو فيما بين الأقاليم أو بصفة خاصة على المستوى الإقليمي ومن هنا تتضح الحاجة إلى التنسيق كي تستفيد هذه المنظمات قدر الامكان من أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية فيما بين الحكومات والمؤسسات الدولية.

ج - التنسيق

وتلقسم مشكلة التنسيق بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية الى قسمين :-

١ - بالنسبة لمقبر الامانة العامة فقد اتضح انه نظرا لتوزيع الاختصاصات على اكثر من قطاع وادارة فكثيرا ما تدو المشاكل غير واضحة تماما ولا سيما عندما تتطلب مثل هذه المشاكل حلولا لا يمكن ان تعتبر ملائمة وفعالة الا اذا جاءت نتيجة لعمل موحد . وبما لا شك فيه ان الحلول الجزئية التي تقترحها مختلف الادارات بالنسبة للمسائل اليومية الخاصة بالامانة العامة يقوم الامين العام بتركيزها الامر الذي ينتج عنه اجراء شاملا ، ومن هنا تتضح الحاجة كما اوضحها الامين العام الى انشاء جهاز يكون مسؤولا عن مثل هذا التنسيق يتبعه مباشرة .

٢ - اما بالنسبة للامانات التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي يتسم الاشراف عليها بالتراخي ، فالحاجة الى مثل هذا الاجراء تتضح اكثر فاكثرا لاجبارها على اتباع خط موحد خاصة وان مجالات انشطتها متباينة وانما لتوحيد نصوص التفويض الخاصة بها بالنسبة لوجه نشاطها المتعددة ، وهو أمر له ضرورته خاصة وان الامانات التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية وخاصة في جنيف ونيويورك ولا جوس تعتبر مراكز متقدمة للمنظمة خاصة عندما يتعلق الامر بتنفيذ مسؤولياتها بالنسبة للتعامل على المستويين الاقليمي والدولي ، ومن هنا تتضح مرة أخرى ضرورة تنسيق اوجه نشاطها الذي يتصل باكثر من ادارة في نفس الوقت تحت الاشراف المباشر للامين العام .

Page (7)

(٧)

وعليه فيود الامين العام ان يقترح انشاء ادارة للتنسيق والتعاون والابحاث تتبعه مباشرة ويكون هيكلها المقترح كالآتي :

— ادارة للتنسيق والتعاون والابحاث (مدير من درجة

(P/5) = (١٤٢٨١ دولار امريكى .)

— ادارة للتعاون الاقليمي العربي (P/4) = ١٢٢٩٥

دولارا امريكى .)

— قسم للتعاون والمعونة (P/3)

ويود الامين العام الاشارة الى انه في حالة الموافقة على

اقتراحه هذا فلن يترتب على ذلك سوى انشاء وظيفتين

فقط هما وظيفة مدير الادارة المقترحة ومدير لادارة الابحاث

على ان يلحق مكتب التعاون الفنى الاقليمي الذى يتم

الامانة العامة فى الوقت الحاضر بالوحدة الجديدة .

كما ان الامين العام يمتزم ان يختار من بين موظفى الامانة

العامة الحاليين الموظفين التنفيذيين الذين تحتاجهم الادارات

الجديدة كضباط الاتصال والسكرتيريين الخ

مشروع ميزانية ١٩٧٥/١٩٧٦

ديوان الامن العام

المقترحات الجديدة

ادارة التنسيق والتعاون والابحاث

مدير: (P/5) ١٤٢٨١٠٠ دولار امريكى

مدير ادارة الابحاث

للتعاون الافريقي

المربي (P/4) ١٢٢٩٥٠٠ دولار امريكى

=====

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1974-12

Proposition de la Création d'une Direction de la Coordination de la Coopération et des Etudes

Organisation de l'Unité Africaine

Organisation de l'Unité Africaine

<https://archives.au.int/handle/123456789/9330>

Downloaded from African Union Common Repository